



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

### مناقشة رسالة الماجستير

#### العنوان

جريمة التهرب الضريبي في التشريع الإماراتي

#### للطالب

يوسف سالم علي الكعبي

#### المشرف

د. جهاد عبدالعزيز، قسم القانون العام  
كلية القانون

#### المكان والزمان

03:00 ظهراً

الاثنين، 18 مارس 2019

قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول، مبنى كلية القانون طلاب

#### الملخص

تعتبر الضريبة مورد مهم لخزينة الدولة، حيث تساهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتدفع بعجلة التنمية المجتمعية، من خلال إعانة الحكومة على مواجهة النفقات العامة. لذا فقد أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية بالغة لهذا المورد، ضمن إطار تشريعاتها المالية، حيث أنشأت نظام ضريبي مالي يمكن أن تعتمد عليه كمصدر تمويل ثابت ومستقر، وفرضت خلال التشريعات الضريبية - التي أصدرتها - عقوبات جزائية - فضلاً عن العقوبات الإدارية - على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يخالفون الالتزامات الضريبية المفروضة عليهم، خصوصاً المتهربين من أداء الضريبة المستحقة. وقد وقع اختياري على موضوع " جريمة التهرب الضريبي في التشريع الإماراتي " لعدة أسباب منها حداثة التشريعات الصادرة في شأن إجراءات وعقوبات هذه الجريمة في دولة الإمارات، خصوصاً في ظل عدم وجود مبادئ قانونية في مجال التهرب الضريبي مستخلصة من التجارب العملية في محاكم الدولة، الأمر الذي دفعنا إلى بحث ودراسة أركان هذه الجريمة، وتحليل النصوص القانونية التي تمثل صور السلوك الإجرامي الخاصة بالجريمة، من خلال تقسيم السلوك الإجرامي إلى: سلوك إجرامي إيجابي وسلوك إجرامي سلبي، والنظر فيما إذا كانت جميع هذه الصور تشكل جريمة تهرب ضريبي أم أنها تُصنف كجرائم ضريبية أخرى مختلفة، بالإضافة إلى دور القصد الجنائي بنوعية العام والخاص وتأثيره على قيام جريمة التهرب الضريبي، و\* عليه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى عدة موضوعات تتبلور حول ماهية التهرب الضريبي وأركان جريمة التهرب الضريبي والإجراءات والعقوبات الخاصة بها، ومن ثم خرجنا في نهاية المطاف بأهم النتائج والتوصيات حول الموضوع. وقد تبين من ذلك أن المشرع الإماراتي الضريبي قد اعتبر جميع صور السلوك الإجرامي بمثابة تهرب ضريبي - وتحديداً تلك الواردة ضمن المادة (26) من قانون الإجراءات الضريبية الاتحادي - رغم أن بعض هذه الصور تشكل جرائم ضريبية مختلفة عن جريمة التهرب وبعضها الآخر اعتباره طريق من طرق التهرب، وكان على المشرع تصنيف هذه الجرائم وتمييز جريمة التهرب الضريبي عنها بإفرادها بشكل مستقل ضمن أحكام القانون المشار إليه حتى لا تُحدث خلط ولبس عند تطبيق أحكام القانون في الواقع العملي.

**كلمات البحث الرئيسية:** التهرب الضريبي، التسجيل الضريبي، ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الانتقائية، مدققي الهيئة، الهيئة الاتحادية للضرائب، مأمور الضبط القضائي، الشخص الطبيعي، الشخص الاعتباري، المشرع الضريبي الإماراتي.